



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاثنين
التاريخ:	٢٠٢١-٧-٢٦



...وإستقبلاً الغائم

سمو الأمير إستقبلاً ولي العهد

سمو الأمير وولي العهد استقبلا رئيسي السلطين ووزير العدل



...وإستقبلاً الرومي



سمو ولي العهد إستقبلاً لخالده



صاحب سمو ادي إستقباله لخالده

استقبل صاحب سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، في قصر بيان صباح أمس، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، كما استقبل سمو الأمير علي التوحي، رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل يوسف الرومي، وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله من جانيه، استقبل سمو ولي العهد توبيا، رئيس مجلس الأمة، سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٧-٢٦	٢	١٥٢٢٥

إدارة التنفيذ تشترط حضور المدين أو وكيله

رفع الضبط والإحضار غير تلقائي ... وتحفظات اقتصادية على شموليته

| كتب أحمد لازم
وسعود الفضلي |

ليشمل الحالات الصغيرة فقط، أما تطبيقه على جميع الحالات بالمطلق فهو إجراء خاطئ. واتفق رئيس اتحاد مصارف الكويت السابق عبدالمجيد الشطبي مع السعدون في ضرورة ألا يشمل إلغاء الضبط والإحضار جميع المدينين التجاريين والمدينين، قائلاً إنه كان يفترض أن يكون الإلغاء للمدين المفلس، وذلك ضمن إجراءات التفليسة على اعتبار أن تقييد حريته لن يفيد الدائنين في الحصول على أموالهم. وأكد الشطبي في الوقت نفسه ضرورة تقنين الضبط والإحضار وليس الإلغاء بشكل كامل، بما يضمن عدم تمادي بعض الجهات الدائنة ومحاميها في استغلال الضبط والإحضار بأسلوب غير سليم.

| التفاصيل ص 7 |

الطلب من المدين المعني أو وكيله، عملاً بنص المادة الخامسة من القانون رقم 71 لسنة 2020 الخاص بإصدار قانون الإفلاس حسب الإجراءات المتبعة. وعلى صعيد متصل، رأى اقتصاديون أن دخول مسؤولين حكوميين في دائرة المنتقنين لإلغاء الضبط والإحضار للمدينين، قبيل دخول قانون الإفلاس حيز التطبيق أمس، يدل على غياب التنسيق الحكومي - الحكومي وعدم استطلاع الجهات المعنية بمشروع القانون قبل إحالته إلى مجلس الأمة لإقراره. وأشار رئيس مجلس إدارة مركز الشمال للاستشارات الاقتصادية جاسم السعدون إلى أنه كان يفترض تقنين إلغاء الضبط والإحضار للمدينين

بدأت الإدارة العامة للتنفيذ في وزارة العدل تطبيق قانون الإفلاس بما يتضمنه من رفع لأوامر الضبط والإحضار في حق المدينين، حيث أصدر رئيس إدارة تنفيذ الفروانية وكيل المحكمة الكلية مفرج المفرج قراراً بالتنفيذ برفع أوامر الضبط والإحضار على المدينين تنفيذاً للقانون. ونص القرار على استقبال طلبات المدينين الخاصة برفع الضبط والإحضار لدى قسمي تنفيذ الإفراج والشركات حسب الأحوال، ما يعني أن الرفع لا يتم بصورة تلقائية ودون تقديم طلب. وأشار إلى أن أوامر الضبط والإحضار ترفع بعد تقديم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٦-٧-٢٠٢١	١	١٥٢٢٥

قانون الإفلاس تنقل 8 سنوات بين أروقة «التجارة» و«الفتوى» قبل أن يقره مجلس الأمة في 29 سبتمبر الماضي

«الضبط والإحضار»... حلقة جديدة من مسلسل غياب التنسيق الحكومي - الحكومي

| كتب سعود الفضلي |

شملت نحو 102 من إجمالي مواد القانون البالغة 304 مواد، ليتم بعدها صدور اللائحة التنفيذية للقانون في 25 أبريل الماضي.

سؤال مستحق

وفيما طرح مصادق اقتصافية سؤالاً مستحقاً حول سبب تأخر بروز الإحضار المصنوع عليه في القانون، رغم مرور نحو 10 أشهر على إقراره في مجلس الأمة، قالت «يفترض في أي مشروع قانون تحيله الحكومة إلى مجلس الأمة أن يكون هناك تنسيق وتوافق بخصوص كل مواده بين جميع الوزارات والجهات الحكومية. وبشكل خاص الجهات المعنية بتطبيقه، في حين أن الواقع يشير إلى أن ذلك لم يخلق على مشروع قانون الإفلاس بديل تحفظات مسؤولين حكوميين وبالأخص في وزارة العدل على ما نص عليه القانون في شأن إلغاء ضبط وإحضار المدينين، مصيصة «لو كان مشروع القانون وتعديلاته قد من على جميع الجهات المعنية لكان بالإمكان تجنب التحفظات المارة أخيراً».

ضربه أكثر

من جانبه، قال رئيس مجلس

قَبيل دخول قانون الإفلاس حيز التنفيذ أمس بعد مرور 3 أشهر على إصدار لائحته التنفيذية على أصوات قانونيين منقذة ما نص عليه من إلغاء للمادة 292 من قانون المرافعات ما يزال كل قرارات الضبط والإحضار السابقة بخصوص المدينين التجاريين والمدينين، فضلاً عن امتناع جهة إدارة التنفيذ عن إصدار قرارات ضبط وإحضار جديدة، حتى وصل الأمر إلى تحفظات لمسؤولين في وزارة العدل وفي إدارة التنفيذ تحديداً، على إلغاء الضبط والإحضار.

وبعداً عن وجهة المبررات التي طرحت، يرى الاقتصاديون استطلعت «الرياض» أراهم في دخول مسؤولين حكوميين في دائرة المنتقدين لإلغاء الضبط والإحضار للمدينين، ليدلاً على غياب التنسيق الحكومي - القانون التسوية الوفاقية وإعادة الهيكلة والإفلاس ظل يحتل 8 سنوات بين أروقة وزارة التجارة والصناعة وإدارة الفتوى والتشريع قبل أن يتم إقراره في مجلس الأمة في 29 سبتمبر من العام الماضي بالمداولة الثانية، بعد تعديلات أجريتها اللجنة المالية والاقتصادية بالجلس

تقنين لا إلغاء

واتفق رئيس اتحاد مصارف الكويت السابق عبدالمجيد الشطي مع السعوديين في ضرورة ألا يشمل إلغاء الضبط والإحضار جميع المدينين التجاريين والمدينين قائلًا إنه كان يفترض أن يكون الإلغاء للمدينين المجلس، وذلك ضمن إجراءات الحفلة على اعتبار أن تقنين حرية إن يحد الدائنين في الحصول على أموالهم. وأحد الشطي في الوقت نفسه ضرورة تقنين الضبط والإحضار وليس الإلغاء بشكل كامل. وبما يضمن عدم تجمد بعض الجهات الدائنة ومعاميتها في

السعدون: إلغاء الضبط

وإلحاض «شعوي»

اتخذ في فترة «الريبة»

الشطي: الإلغاء يجب أن

يكون المفلس مع ضمان

عدم استغلال دائنين

للضبط بشكل خاطئ

استغلال الضبط والإحضار بأسلوب غير سليم، ولا يكون وسيلة سهلة لنجا إليها بعض الشركات والحامض لا سيما في بعض الحالات والمبالغ البسيطة التي يهاجم المدينون خلالها بصنوع قرار بضبطهم دون إبلاغهم بشكل رسمي قبل ذلك بضرورة سداد ما عليهم. وقانون الإفلاس أمر يتكسب أهمية كبرى، لا سيما أن عدم وجود قانون للإفلاس خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 كان أحد أسباب ارتفاع وتيرة تأخر العديد من الكيانات والأفراد بتداعيات الأزمة محلياً.



عبدالمجيد شطي



جاسم سعدون

والتى عادة ما يتخللها تمرير قوانين شعوية تدعم من خلالها الحكومة النواب المقربين منها، معرباً عن اتفاقه مع الرأي الذي يرى أن ضرر إلغاء الضبط والإحضار في قانون الإفلاس أكثر من نفعه، وأنه يسيء إلى بيئة القيم الصالحة، حيث إنه بمثابة خلع لإسنان قانونية دون بديل يمنع المضاطلة في سداد الديون. وأشار إلى أنه كان يفترض تقنين إلغاء الضبط والإحضار للمدينين ليشمل الحالات الصغيرة فقط أما تطبيقه على جميع الحالات بالمطلق فهو إجراء خاطئ.

إدارة مركز الشال للاستشارات الاقتصادية حاسم السعودون إنه يفترض عند تقديم مشروع قانون، لا سيما إذا كانت له تكلفة مالية أو إنسانية، أن يؤخذ بإراء المعنيين فيه، لكن ذلك على ما يبدو ما لم تفعله الحكومة في ما يخص مشروع قانون الإفلاس وتعديلاته، لا سيما في ظل التحفظات التي ظهرت أخيراً حول مسألة إلغاء الضبط والإحضار عن المدينين. ولغت إلى أن مشروع القانون أقر في نهاية سبتمبر الماضي، أي في أواخر عمر مجلس الأمة السابق، وهي الفترة التي يمكن أن تطلق عليها فترة الريبة.

- خطوات قانون الإفلاس:**
- 19 أغسطس 2020: مجلس الأمة يقر مشروع القانون بالمداولة الأولى.
 - 29 سبتمبر 2020: إقرار مشروع القانون بالمداولة الثانية بعد تعديل 102 مادة من 304 مواد.
 - 25 أبريل 2021: صدور اللائحة التنفيذية للقانون ونشرها بالجريدة الرسمية.
 - 25 يونيو 2021: القانون يدخل حيز التنفيذ.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٧-٢٦	٧	١٥٢٢٥

«أحذر من متابعة الحسابات الوهمية التي توقع متابعتها في الفخ»

المحامي محمد المظفر لـ «الرأي»: القضاء بانتظار كل من اتهم موكلي بقتل «هندي أبوفطيرة»

| كتب ناصر الفرحان |



المحامي محمد المظفر

اتهموا موكلي
بأنه متعاطٍ ومن أرباب
السوابق وطلّاب البعض
بإعدامه في قصر نايف

«بعض ليطالب بإعدامه علانية في قصر نايف، وعلى الملا ليكون عبرة لغيره».

وأضاف المحامي المظفر «مما يؤسف له أن كل من نصب نفسه قاضياً وجه اتهامات لا أساس لها من الصحة، وهي مجرد افتراء».

وتابع المظفر «في هذا السياق، أحذر من متابعة الحسابات الوهمية التي توقع متابعتها في الفخ، وتجعل الآخرين ينساقون وراءها عند الرتويت، أو نسخ أخبارها ونشرها من دون دليل أو إثبات، ما يوقعهم تحت طائلة المساءلة القانونية. ويتم رفع القضايا بحقهم، فكما قيل المنهم بريء حتى تثبت إدانته».

سيطالب كل من أساء إليه بالتعويض. وقال المحامي المواطن محمد المظفر لـ «الرأي»، «موكلي بريء من دم عامل التوصيل الهندي، الله يرحمه. خصوصاً أن القضية قد خُفّلت في النيابة العامة وأُخفي سبيل من كان متهماً فيها لعدم وجود علاقة له بوفاة الشخص، لذا لن أتردد في اتخاذ الإجراءات القانونية كافة، والمطالبة بالتعويض ضد كل جهة أو شخص تناول على موكلي وأساء إليه، خصوصاً وأن هناك من ساق له الاتهامات من دون أي دليل، ووصفه بأنه قاتل ومتعاطٍ. ومن أصحاب السوابق، بل تهادى

«موكلي بريء» من مساء هندي أبوفطيرة، وسأقاضي كل شخص أساء إليه والصق به التهم...».

هذا ما أكدته لـ «الرأي» المحامي محمد المظفر، دفاع المواطن الذي سبق اتهامه في التسبب بوفاة عامل التوصيل الهندي في منطقة أبوفطيرة، قبل ظهور تقرير الطب الشرعي الذي أنفردت «الرأي» بنشره، والذي أثبت أن الوفاة طبيعية.

وإذ أوضح المظفر أن صورة موكلي (25 عاماً) انقلبت تماماً من مجرد متهم طالب البعض بإعدامه في قصر نايف، إلى بريء، أشار إلى أنه

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٧-٢٦	١٦	١٥٢٢٥

القضاء الكوبي يلاحق العشرات على خلفية التظاهرات



يُلاحق القضاء في كوبا 59 شخصاً على خلفية مشاركتهم في تظاهرات غير مسبوقة شهدتها البلاد في 11 يوليو الجاري. وأعلن رئيس محكمة الشعب العليا، روبن ريميخيو فيرو، أرفع مسؤول قضائي، أنه «حتى يوم الجمعة تم اللجوء إلى المحاكم البلدية في البلاد في قضايا تتعلق بـ59 شخصاً متهمين بارتكاب جرائم خلال الاضطرابات». وأوضح أن بين الـ59 الملاحقين بتهم ارتكاب «جناح بسيطة» على غرار ارتداء المحكمة والإخلال بالنظام العام والتسبب بجروح غير خطيرة، تمت تبرئة شخص واحد، فيما البقية لم تصدر بحقهم بعد أي «إدانة نهائية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٧-٢٦	١٣	٤٧٩٠

الوفيات

- منيرة سعد سلمان الهويدي العدواني، أرملة/
مهنا بن صليبي العدواني، 90 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 66559666، 99799020
- خديجة علي يوسف المحميد، زوجة/ ياسين
صالح علي الحربي، 76 عاماً، (شيعة)، تلفون:
99814599
- مهدي أحمد إبراهيم الصفار، 70 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 99119921
- رفيدة محمد القريني، زوجة/ غنام ناصر
القريني، 60 عاماً، (شيعة)، تلفون: 55442220،
65888831
- زمزم طالب عبدالله عوضي، زوجة/ محمد
يوسف عبدالسلام، 92 عاماً، (شيعة)، تلفون:
66666285
- فاضل غلوم علي حسين، 57 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 99060664، 66320009
- خزنة منصور بن لامي المطيري، أرملة/
فهد بداح الحجرف، 72 عاماً، (شيعة)، تلفون:
66553000، 66664493
- عبدالرحمن إبراهيم أحمد الأحمد، 71 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 97282050، 99081988، 67727724
- عبدالرحيم عبدالله ناهي عسكر الرشيد، 41
عاماً، (شيعة)، تلفون: 99632580
- إبراهيم إسما عيل إبراهيم إسما عيل، 74 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 97888483، 99011819

«إننا لله وإنا إليه راجعون»